

أعراض "البيروقراطية" تنخر كيان المنظومة التربوية

محت الأعوان من الخريطة وعودتهم بعمال مياومين بأجور زهيدة وبدون آفاق مهنية



تدبير الاكتظاظ عند كل دخول مدرسي من مهام الإدارة التربوية (أرشيف)

أجمع عدد من الفاعلين التربويين الذين تحدثت إليهم «الصباح» أن «البيروقراطية» أحد أخطر الأمراض التي تنخر كيان منظومتنا التربوية، وذلك، على مستويات متعددة، من بينها مستوى الإدارة المادية والمالية للمؤسسات التعليمية، وأكدوا أن إصلاح المنظومة رهين بالتصدي لهذه الآفة، وبدون ذلك، ستظل دار لقمان على حالها.

اعتبر أحد العارفين بالميدان أن البيروقراطية، في مجال التدبير المادي والمالي للمؤسسات التعليمية، أدت، خصوصا منذ إحداث الأكاديميات، إلى الإجهاد على نقط ضوء متقدمة، وعلى قواعد عمل سليمة، وذلك، لأن الإداريين البيروقراطيين «ينظرون» إلى الواقع التعليمي بعيدا عن حقائقه، وبدون إشراك الفاعلين في الميدان أو استشارتهم، ما يخلق مشاكل عديدة تعرقل العمل، وتحول دون تجويد الأداء. واستشهد مصدرنا على سلبيات البيروقراطية بسوء توزيع خانات الميزانية، إذ يتم أحيانا، حسب، حذفت خانات أساسية من ميزانية تسيير الداخليات، وأحيانا أخرى يتم تخصيص مبالغ فائضة لخانات لا تستدعي كل تلك المبالغ، والعكس صحيح، كان يتم مثلا تخصيص مبالغ زهيدة لخانات أساسية مثل خانتى الاستعمام وإصلاح البنائات. وأضاف أحد مسؤولي المصالح الاقتصادية أن البيروقراطية لا تراعي المصاريف الطارئة، مثل تلك التي تستدعيها أعطاب الماء والكهرباء والواد الحار والأت التبريد، التي يمكن أن تحدث في أي وقت وحين، علما أن الداخليات لا تتوفر على أرصدة مالية تخصصها لمثل هذه الطوارئ، بل هي عادة ما تنتظر حتى نهاية الموسم الدراسي (أواخر يونيو وأوائل يوليو) لتبدأ في استلام ما خصص لها من مبالغ مالية، هذا علاوة على مشكل عويص آخر يطرح نفسه، ألا وهو التأخر الشديد في صرف الميزانية، إذ أن الشروع في صرف ميزانية 2009 مثلا، لن يتم إلا أواخر يونيو أو بداية يوليو، أي بعد مرور بورتين دراسيتين، هذا مع العلم أن بيروقراطية الاقتصاد بالوزارة مازالوا يعملون في مجال صرف المنح ومصاريق تسيير الداخليات وفق نظام الدورات الثلاث الذي كان معمولا به سابقا في المجال التربوي، والذي تم تعويضه بنظام الأسدين. وأوضح المصدر نفسه أن البيروقراطية محت الأعوان من الخريطة، وعودتهم بعمال مياومين، يتقاضون أجورا زهيدة، ليست لهم آفاق مهنية ولا ملفات إدارية، ولا يمكن معاقبهم إذا انقطعوا

المشروع يحجم عن إعطاء الإدارة التربوية هويتها القانونية

أغلب رؤساء المؤسسات التعليمية يعانون بسبب غياب التأطير الإداري

أجمع العديد من المهتمين بقطاع التربية والتكوين بالحسيمة على أن الإدارة التربوية بالمغرب، ما زالت لم تنخرط بعد في مسلسل الإصلاح، رغم الأهمية التي تكتسبها. واعتبر أحدهم أنه لا يمكن الحديث عن تطوير منظومة التربية والتكوين بمعنى أن تحسين أداء الإدارة التربوية وتطوير مؤهلات وخبرات أطرها، اعتبارا للأدوار التي يمكن أن تقوم بها الإدارة نفسها في سبيل إنجاح جزء كبير من آليات الإصلاح التربوي، مضيفا أن ما يلفت الانتباه، هو أنه كلما أشد الجدل حول أزمة نظامنا التعليمي، وأظهرت مبادرات إصلاحية تضع الإدارة التربوية على الهامش، بسبب ما اعتبره المتحدث سيادة منظور معين يعتبر أن الاستجابة الفورية للمصالح المركزية هو المعيار للحكم على أدائها.

وأكد العديد من مديري المؤسسات التعليمية بالحسيمة أن المشروع المغربي ما زال يحجم عن إعطاء الإدارة التربوية هويتها القانونية، إذ أن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، الصادر في شكل مرسوم يحدد الوضعية الإدارية لجميع الأخصاف التي تمارس الفعل التربوي على مستوى المؤسسات التعليمية وارتباطها معها، يستثني من ذلك كل الذين يصنفهم في خانة موظفي التسيير والتربية، المدير والنظير والناظر ورئيس الأشغال، إذ يحتفظ لهم إداريا بوضعياتهم الأصلية كاستاذة، مكثفا يجعلهم في وضعية تكليف إزاء المهام التي يمارسونها، مما يفرض عليهم الخضوع لوضعية إقصاء بين وضعيتهم كاتمامة إلى صف إداري، ووضعيتهم باعتبارهم ممارسين.

وأفاد العديد من نساء ورجال التعليم بالحسيمة، أن ثلث من المديرين لا يواكبون المستجدات والتطورات التربوية، ويظلون حبيسي إدارتهم، لا ينفخون على محيط مؤسساتهم، ما يجعل البعض منهم غير قادر على القيام بالمهام والأدوار المنوطة به، ويظل عاجزا عن خلق تواصل فعال مع مكونات المؤسسة التي يشرف على إدارتها، جراء إقصائه أساليب وتقنيات تدبير المؤسسة التربوية رغم مستجدات الإصلاح التي كانت عقبتها الوزارة في موضوع الإدارة التربوية وشروط ومقتضيات تأهيلها والتي بقيت حبرا على ورق.

ورغم تشجيع الإقبال على ولوج مسالك الإدارة التربوية، عبر

تأخير المذكرات يعرض موظفي التعليم لأضرار عديدة

أغلب رؤساء المؤسسات التعليمية يعانون بسبب غياب التأطير الإداري

تنص كل الموائيق والتوجيهات الرسمية التربوية، على أن للتربية والتعليم أهمية كبيرة في حياة المجتمعات والأفراد، لما تقدمه لها ولهم من ملكات وكفايات ومعارف وكيفية وقادرة على العطاء بشكل متميز، أفد أولتها المجتمعات الحديثة اهتماما كبيرا، تفرض من خلاله أن تدار من قبل عناصر إدارية كقوة تتمتع بمؤهلات ومزايا تمكنها من تنفيذ المهام الموكولة إليها بالشكل الأمثل. وفرضت هذه الموائيق والبرامج البيداغوجية أنماطا معينة لتوضيح أهمية الإدارة والإشراف التربوي وانتج الكثير من الأدبيات لتقريب الممارسين من مفهوم الإدارة التربوية ووظائفها وأنماطها وطرائق تدبيرها. وتكاد أغلب الدراسات والأبحاث، التي تناولت موضوع الإدارة التربوية، تجمع على اعتبارها مكونا أساسيا من مكونات العملية التعليمية لذلك عمدت إلى إيلاء أهمية كبرى للوظائف والمهام المنوطة بها والمساهمة في تطوير وتحسين المنتج التعليمي والتكويني، فالمنظور الجديد للإدارة التربوية تجاوز الاستغفال التقليدي الذي كان ينحصر في الجانب التنظيمي والإداري والتشريعي وأصبح يرتكز على طابعها التربوي الذي يهتم بالدرجة الأولى بالتعلم ويعتبره ركيزة أساسية بما يوفر كل الظروف والإمكانات الملائمة لتيسير تعلمات وتنمية كفاياته الأساسية. غير أن ما نشهده من ممارسات، لا يصب في تحقيق الأهداف المتوخاة ولا يصل إلى تحقيق التكامل المنشود، فالعلاقة التوافقية بين الإدارة والمدرسين والمتعلمين، تكاد تكون علاقة فضفاضة، بنسبها قصور ولإمالة، وتوحي بأن الإدارة المركزية التي تحرص على استصدار مذكرات إخبارية وتوجيهية نحو ضبط الممارسات التعليمية وجعلها تخدم المنتج التعليمي الجيد، لا تتم بالشكل المطلوب ولا تصل في الأوقات المحددة ولا تلعب الأدوار الضرورية لها، إذ نجد الكثير من المؤسسات، لا تصلها هذه المذكرات، إلا بعد انتهائها صلاحيتها ومفعولها.

تتمتع كل الموائيق والتوجيهات الرسمية التربوية، على أن للتربية والتعليم أهمية كبيرة في حياة المجتمعات والأفراد، لما تقدمه لها ولهم من ملكات وكفايات ومعارف وكيفية وقادرة على العطاء بشكل متميز، أفد أولتها المجتمعات الحديثة اهتماما كبيرا، تفرض من خلاله أن تدار من قبل عناصر إدارية كقوة تتمتع بمؤهلات ومزايا تمكنها من تنفيذ المهام الموكولة إليها بالشكل الأمثل. وفرضت هذه الموائيق والبرامج البيداغوجية أنماطا معينة لتوضيح أهمية الإدارة والإشراف التربوي وانتج الكثير من الأدبيات لتقريب الممارسين من مفهوم الإدارة التربوية ووظائفها وأنماطها وطرائق تدبيرها. وتكاد أغلب الدراسات والأبحاث، التي تناولت موضوع الإدارة التربوية، تجمع على اعتبارها مكونا أساسيا من مكونات العملية التعليمية لذلك عمدت إلى إيلاء أهمية كبرى للوظائف والمهام المنوطة بها والمساهمة في تطوير وتحسين المنتج التعليمي والتكويني، فالمنظور الجديد للإدارة التربوية تجاوز الاستغفال التقليدي الذي كان ينحصر في الجانب التنظيمي والإداري والتشريعي وأصبح يرتكز على طابعها التربوي الذي يهتم بالدرجة الأولى بالتعلم ويعتبره ركيزة أساسية بما يوفر كل الظروف والإمكانات الملائمة لتيسير تعلمات وتنمية كفاياته الأساسية. غير أن ما نشهده من ممارسات، لا يصب في تحقيق الأهداف المتوخاة ولا يصل إلى تحقيق التكامل المنشود، فالعلاقة التوافقية بين الإدارة والمدرسين والمتعلمين، تكاد تكون علاقة فضفاضة، بنسبها قصور ولإمالة، وتوحي بأن الإدارة المركزية التي تحرص على استصدار مذكرات إخبارية وتوجيهية نحو ضبط الممارسات التعليمية وجعلها تخدم المنتج التعليمي الجيد، لا تتم بالشكل المطلوب ولا تصل في الأوقات المحددة ولا تلعب الأدوار الضرورية لها، إذ نجد الكثير من المؤسسات، لا تصلها هذه المذكرات، إلا بعد انتهائها صلاحيتها ومفعولها.

التعليم والهيمنة البيروقراطية

حول الأرقام والنسب المئوية، وتتوزع اختياراتنا ما بين نظام تعليمي كندي، أو فرنسي، وينتقل في نماذجنا ما بين تدريس الإداري أسوا الأثر على العملية التربوية برمتها، فالبرامج والمناهج ومواد التدريس في حاجة كلها إلى مراجعة جذرية حتى تلائم المستجدات العلمية والاقتصادية ومتطلبات سوق الشغل، وقد فقد نظام الامتحانات الكثير من مصداقية نتيجة الغفوات المستشرية في ما يطلق عليه بـ «الراقية المستمرة»، وفي ما يحدث في أوقات الامتحانات من غش بمختلف الأساليب التي يندى

المبادرات في المجال التربوي والتعليمي؟ منذ استقلال المغرب إلى اليوم، تتأق على سدة الهرم الإداري للسلطة التعليمية ما يناهز 50 مسؤولا ما بين وزير وكاتب دولة لوزارة التربية الوطنية، وأمام أي تعيين مسؤول جديد، يصعب تعليمنا في شأن جديد، والجديد يلقي القديم، ويبدأ من جديد ضدا على مبدأ استمرارية الإدارة ولو بتغير الأفراد، وبدل أن يأتي الجديد استمرارا للخلف، مكملا لشواره، أو أن يأتي حاملا لمشروع تربوي/ تعليمي جديد، يلتزم بتطبيقه، ويتعهد بتبنيه، فإن مسار تاريخ نظامنا التعليمي يؤكد حقيقة واحدة، وهي أن حقبة تعليمنا يتم إعدادها سلفا، بما تحمله من توجهات وبرامج ومتغيرات تطول مختلف مكونات المنظومة التعليمية، وتتحدد شطارة القيادة التربوية الجديدة في قدرتها على تنفيذ التوجيهات بصقذ وإمانة، والاستجابة للتعليمات بدون تردد أو مواربة، وذلك ما يجعلنا لا نستغرب من إقدام الوزير الجديد على محاولة محو أي أثر أو ذكر لسلفه، إلا في ما تعذر، بحيث يصير كما لو أنه وحده من يمتلك القدرة على تحقيق ما عجز عنه أسلافه من إصلاح لأعطاب التعليم، ومعالجة اختلالاته، إلى أن يستغفد من أجله صغار وزيرا، فيركن في الزف كسابقه، ليحلي الكرسى لمن سيخلفه.

لذلك فإن نظامنا التعليمي يفتقر إلى ما ينبغي أن يتوفر عليه من رصيد في التجربة الذاتية، وتراكم في الخبرات والإنجازات، الشيء الذي يضيء عليه صبغة الهوية الوطنية التي هي جوهر الوجود الاجتماعي وامتداده في الزمان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، إلا أن

لها الجبين، وأمام كل ذلك يقف الجهاز الإداري عاجزا بعد أن أصبح هو الآخر مجالا لانتعاش البيروقراطية بما تحمله من أمراض وعقل، من تسبب وانحلال وضعف في الإحساس بالمسؤولية. ولن يتأتى لأي مشروع لإصلاح التعليم أن يعرف التجذر والاكتمال، إلا إذا تحورت المنظومة الإدارية من تلك الأساليب التقليدية المتبعة في إسناد المناصب العليا التي تقوم على معايير الولاء والطاعة والوجامة والأصل العائلي، واعتمدت بدل ذلك، الأساليب العقلانية الحديثة في انتقاء المؤهلين لتحمل مسؤولية المناصب العليا في الدولة، ومن ذلك الانتقاء والشهادات ومعايير الكفاءة والمبادرة. وكل ما له صلة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.

إن التدبير البيروقراطي ليس بالضرورة نموذجنا سينا، وإنما ما يجعل منه كذلك هو شكل توظيفه من طرف الأجهزة الإدارية، وقد كان توظيفنا للبيروقراطية في نظامنا التعليمي بدون فعالية، وحينما نتنقي العفالية، يفسح المجال لسيادة الفوضى.

نعم، لقد كان من نتائج هذا النموذج البيروقراطي في الإدارة التربوية أن أصبح المنتج التعليمي المغربي يحتل، حسب المعايير الدولية، مرات متأخرة جدا بين الأمم والشعوب، الشيء الذي يحز المقارن، نحتل الصفوف الأولى على المستوى الدولي، عن جدارة واستحقاق، لكن في حوادث السير، وتلك هي المفارقة.

× (باحث في التربية) dafatir@gmail.com



اللكي ناشيدي ×

